

قياس العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة (2013-2021)

Measuring the relationship between earnings management and financial performance in the economic establishment: Study a sample of Algerian institutions for the period (2013-2021)

زهرة سعد قرمش		ليلى وازن*	
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر z.saadguer mache@univ-skikda.dz		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر L.ouazene@univ-skikda.dz	
تاريخ النشر: 2023/06/01		تاريخ القبول: 2023/05/09	
		تاريخ الاستلام: 2023/04/09	

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث شملت 17 مؤسسة للفترة بين 2013-2021، تم قياس إدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج جونز المعدل، أما الأداء المالي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين. ولفحص الفرضيات تم الاعتماد على نموذج للانحدار الخطي المتعدد. أكدت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي. أوصت الدراسة بضرورة الحد من ممارسات إدارة الأرباح بمراجعة توجهات النظام المحاسبي المالي بشكل مستمر ودوري.

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح، أداء مالي، مؤسسة اقتصادية.

تصنيف JEI: M41، M42، G31، G32.

Abstract

The study aimed to measure the relationship between earnings management and financial performance in economic institutions, as it included 17 institutions for the period 2013-2021. Earnings management was measured based on the modified Jones model, while financial performance was measured by the rate of return on assets and the rate of return on shareholders' equity. To examine the hypotheses a model of multiple linear regression was used. The results confirmed the existence of a significant inverse relationship between Earnings management and financial performance indicators. The study recommended the need to reduce earnings management practices by reviewing the directives of the financial accounting system on an ongoing and periodic basis.

Keywords: Earnings Management, Financial Performance, Economic Establishment.

Jel Classification : M41, M42, G31, G32.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستوى العالمي شملت مختلف جوانب المحاسبة وأحدثت تغيرات جوهرية سواء من ناحية إطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي، كذلك كيفية الاستفادة من البيانات المحاسبية والمالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المالية والإدارية. يعتبر عام 2010 نقطة تحول في تبني النظام المحاسبي المالي لأن ما يشهده العالم من تحرير اقتصاديات السوق وما يتبعها من تغيرات في الأسواق المالية أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية نتيجة لجوء هذه الأخيرة إلى إجراء الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة والقائمين على الوحدات المحاسبية والتي تسعى إلى اختيار أفضل البدائل المحاسبية التي تستطيع من خلالها إظهار نتائج الوحدة ومركزها المالي بأفضل طريقة ممكنة. نجد أن المسيرين تتوافر لهم إمكانية التأثير على محتوى البيانات المالية لغرض توجيه المستثمرين بما يحقق منافع خاصة بهم، حيث يدعى هذا السلوك حسب "Schipper ، 1989" بإدارة الأرباح، وقد يؤدي هذا السلوك إلى التأثير سلبا على الأرباح المحاسبية وبالتالي يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

يعتبر تبني الجزائر نظام محاسبي مالي (SCF) أهم تغير تنظيمي شاهده السنين الأخيرة في بيئة التقارير المالية والتي هدفت إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير قدر أكبر من الشفافية والقابلية للمقارنة. ومن مميزات هذا النظام يتصف بالمرونة نظرا لتوفيره خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن الإدارة من التحكم في شكل ونوعية المعلومات المفصح عنها، وبالنظر إلى الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي من بينها Enron و World Com يتبين الأثر الخطير لممارسة سلوك إدارة الأرباح لما تحتويه هذه العمليات من تضليل المستفيدين. بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة ضمن التساؤل التالي:

ما علاقة ممارسة إدارة الأرباح بمؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على المشكلة المطروحة تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى: ترتبط إدارة الأرباح ارتباطاً سلبياً بمؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة الأرباح على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

أهمية وهدف الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في قياس وتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبر مساهمة مثمرة في البيئة الجزائرية حيث يمكن أن تفتح آفاق جديدة للبحث في المستقبل وهذا على الصعيد العلمي والعملية. أما هدف الدراسة فيكمن في تحليل العلاقة بين ممارسة التلاعب بالأرقام المحاسبية والأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من المؤسسات الجزائرية.

منهج الدراسة

بالنسبة للدراسة النظرية تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وهذا لتحقيق هدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والموجودة في المراجع العلمية والدوريات والمؤتمرات، والاعتماد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لتحديد أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة.

أما الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فروضها للتحقق من مدى صحتها، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (برنامج SPSS.v 22).

الدراسات السابقة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمام العديد من الدراسات حول العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات، وذلك نظرا للتأثير المباشر لرقم الربح على الأداء المالي. وكان من أبرزها دراسة (Amarjit & All, 2013) هدفت إلى اختبار ما إذا كانت ممارسة إدارة الأرباح التي تؤثر على أداء الشركات الهندية، وما إذا كانت إدارة الأرباح لها تأثير على أصحاب المصلحة الآخرين، حيث تم اختيار عينة من 250 شركة من أفضل 500 شركة مدرجة في بورصة بومباي لمدة أربع سنوات (2009-2012)، أشارت النتائج إلى أنه كلما زادت كثافة ممارسة إدارة الأرباح زاد تأثيرها السلبي على معدل عائد على الأصول للشركة في العام التالي. دراسة (عبد الرحمان و عمر محمد، 2016) استهدفت أساليب ممارسة إدارة الأرباح وتأثيرها على تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية في بورصة الخرطوم، تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لتقدير قيم الاستحقاق الاختياري، ومن ثم الكشف عن مدى ممارستها لإدارة الأرباح في بياناتها المالية خلال الفترة (2009-2013)، حيث أشارت النتائج إلى أن المؤسسات مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة 80% وأثر ذلك بشكل طردي على تقويم الأداء المالي. أما دراسة (منصور م.، 2017) هدفت إلى تحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، واختبار تبني معايير التقارير المالية الدولية على هذه العلاقة، بلغت 21 شركة خلال الفترة (2002-2015)، توصلت النتائج إلى أنه توجد علاقة معنوية بين إدارة الأرباح ومعدل عائد على الأصول، في حين كانت العلاقة غير معنوية بين إدارة الأرباح ومعدل عائد على حقوق الملكية، واستنتجت الدراسة عدم فاعلية تطبيق المعايير في الحد من تأثير إدارة الأرباح على الأداء المالي. هدفت دراسة (عطية و الناصر، 2018) إلى تحديد أثر ممارسة تمهيد الدخل وحجم المخاطرة على عوائد الاستثمار، حيث توصلت نتائج البحث إلى وجود ممارسات لتمهيد الدخل من قبل إدارات المؤسسات على عوائد الاستثمار. دراسة (Rashid, 2019) تناولت قياس تأثير إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (AEM) وإدارة الأرباح الحقيقية (REM) على أداء الشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني، حيث تضمنت العينة 180 شركة خلال الفترة (2009-2017)، استخدمت

الدراسة تقنية لوحة البيانات لتقييم العلاقة بين المتغيرات من أجل التحقق من الارتباط بين المكونات المختارة وأداء الشركات، أشارت النتائج إلى الارتباط بين الاستحقاق التقديري والتدفق النقدي غير الطبيعي من العمليات باستخدام Tobin's Q سلبيا بشكل كبير، كما أظهرت الدراسة أن الشركات المشاركة في الاستحقاق التقديري والتدفقات النقدية من العمليات للإبلاغ عن أرباح أكبر في المستقبل لديها أداء أقل. دراسة (phung & all, 2019)، تقوم على التحقيق في تأثير إدارة أرباح على أساس الأنشطة الحقيقية على الأداء، يتكون جمع البيانات من 29 شركة للطاقة في أسواق الأوراق المالية الفيتنامية في الفترة من 2010 إلى 2016، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار وفقاً لبيانات اللوحة، أي نموذج التأثيرات العشوائية حققت النتائج بأن هناك أثر إيجابي لإدارة الأرباح الحقيقية على أداء الشركات. توصلت الدراسة أن زيادة أنشطة المبيعات الحالية سوف يكون لها تأثير إيجابي على الأرباح الحالية. ومع ذلك قد يكون هذا ضاراً للشركة في المستقبل. هناك ارتباط إيجابي بين حجم الشركة والنقد من الأنشطة التشغيلية وفرص النمو وأداء الشركة، بينما الرافعة المالية والأصول المموسة لها ارتباط سلبي. دراسة (ابراهيم، 2019) استهدفت الدراسة دور القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين في تخفيض الأثر السلبي لأنشطة إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركات، غطت الدراسة فترات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 لـ 55 شركة من الشركات غير المالية بسوق الأوراق المالية المصرية نشطة للتداول من خلال تحليل قطاعي زمني Panel Data، خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية جوهرية بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة التشغيلية الحقيقية، دون وجود تأثير للقدرة الإدارية للمديرين على تخفيض ذلك الأثر السلبي للأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء المستقبلي للشركات.

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف في دراسة ممارسات إدارة الأرباح والعلاقة بينها وبين الأداء المالي للشركات، غير أن هناك اختلافات تتمثل في الفترة والبيئة التي تمت فيها الدراسة، حيث امتدت فترة الدراسة على مدار 09 سنوات بين 2013 و2021، كما أجريت في بيئة أعمال جزائرية.

1. الإطار النظري للدراسة

تعدّ القوائم والتقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات من خلال البيانات التي تحتويها والتي تلعب دوراً أساسياً في توجيه المستثمرين، فهم يستخلصون من القوائم المالية مؤشرات عن الربح والسيولة، وباستخدام هذه المؤشرات يقوم الأفراد باتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

1.1. إدارة الأرباح

تعتبر الإدارة هي التي تمتلك القدرة على الفهم الجيد والإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بأعمال الوحدات الاقتصادية، بالنظر لما تتمتع به الإدارة من صلاحيات كبيرة ومطلقة في اتخاذ القرارات التي تتيح لها تشكيل وصياغة التقارير المالية وفقاً لتصوراتها وأهدافها، ويعتبر الربح المتغير الأكثر استهدافاً من طرف الإدارة، وهذا ما يطلق عليه في الأدبيات المحاسبية بمصطلح إدارة الأرباح. حسب الدراسات لا يوجد اتفاق موحد وملائم لوصف ممارسات الإدارة وتدخلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتقديم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية.

1.1.1 تعريف إدارة الأرباح

نجد تعريف (Oliveras & Amat) لإدارة الأرباح بأنها: "العملية التي يستخدم فيها المحاسب خبرته بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات المؤسسات" (المبيضين و عبد المنعم، 2010، صفحة 88). كما عرفتها (Schipper 1989) بأنها "التدخل المتعمد في التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على بعض المنافع الشخصية" (التميمي و الساعدي، 2015، صفحة 20). يرى (حماد، 2005، صفحة 405) على أنها: "مناورة نشطة للوصول إلى رقم محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب". يعرفها (الداعور و عابد، 2009، صفحة 823) على أنها "اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية، لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية

لهيكله الصفقات، من أجل تعديل التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وإما للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير".

من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد المقصود من إدارة الأرباح على أنه مجموعة من الأساليب والطرق التي تستخدمها إدارة المؤسسة بهدف إعطاء صورة مضللة عن نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي.

2.1.1 دوافع إدارة الأرباح

تشير الدراسات إلى وجود وجهتي نظر حول دوافع قيام الإدارة بالتلاعب بالأرباح هما المنظور الانتهازي والمنظور المعلوماتية. وفقاً للمنظور الانتهازي لإدارة الأرباح تستغل الإدارة الحرية المتاحة لهم في اختيار البدائل المحاسبية من أجل أصحاب المصالح المعنية بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات أو التأثير على النتائج التعاقدية، وبالتالي فإن الملائمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات تصبح اعتبارات ثانوية عندما يتم استغلال المرونة للأغراض الانتهازية من أجل تحقيق فوائد ذاتية للإدارة. أما بالنسبة لمنظور المعلوماتية فترى (Beneish) أن الهدف من إدارة الأرباح هو التأثير على مستخدمي القوائم المالية من خلال الكشف عن المعلومات المتوافقة مع توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وبالتالي إمكانية الاعتماد على المعلومات يكون الدافع هو إظهار كفاءة المؤسسة (Beneish, 2001, p. 3). حسب Schipper الهدف من إدارة الأرباح هو سلوك انتهازي تقوم به الإدارة إما لتخفيض أرباحها وهذا من أجل التهرب الضريبي أو بغرض التأثير على رقم الربح بزيادته لتحقيق مكاسبها الخاصة، مثلاً لزيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وفي بعض الأحيان تلجأ الإدارة إلى بعض الإجراءات المحاسبية من أجل تجميل صوري في ربحيتها أو في مركزها المالي عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في المحاسبة والاستفادة من تعدد البدائل والطرق المتوفرة في السياسات المحاسبية والتي يسمح النظام المحاسبي للوحدة بإتباعها في مجالات القياس والإفصاح (Schipper, 1989, pp. 91-102). وبالتالي فإن الهدف الأساسي التي تثيره إدارة الأرباح هو أنه قد يترتب عليها تحويلات في الثروة قد لا تحدث في ظل الظروف الطبيعية، فعلى سبيل المثال: قد يحصل المديرون على مكافآت وحوافز أعلى مما يستحقون، أو قد يؤدي التلاعب المحاسبي إلى انتقال الثروة من

المساهمين الجدد (نتيجة شراء الأسهم بأعلى من قيمتها) (زرقون و شنين، 2020، صفحة 36).
أي أن تعظيم ثروة المديرين وذلك من خلال تعظيم إجمالي الأجور والحوافز والمكافآت في الأجل
القصير، وزيادة الأمن الوظيفي للإدارة.

3.1.1. أساليب وطرق إدارة الأرباح

يمكن للإدارة الحد من تقلبات الأرباح باستعمال العديد من الأساليب والطرق التي تتيح لها
إدارة الأرباح، ونذكر مجموعة من هذه الأساليب:

- السياسات المحاسبية: تعدد الطرق والبدائل المحاسبية يمكن الإدارة من التغيير بين
العديد من السياسات المحاسبية، والاعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي
لمعالجة بعض عناصر القوائم المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة. مثل
طرق الاهتلاك، طرق تقييم المخزون والطرق المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك
توجد خيارات أخرى للتقييم مثل: تقييم ومحاسبة العقارات الموظفة بطريقة القيمة العادلة
عند إقفال الدورة، كذلك درجة تقدير مؤونات التكاليف والأخطار.

- التوقيت: التلاعب في التوقيت لإثبات الأرباح المتعلقة ببيع الأصول مثل الأوراق المالية
والأصول الثابتة وبالتالي يؤدي إلى تضخيم الأرباح.

- تكوين المخصصات والاحتياطات أو مؤونات مبالغ فيها: ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ
المحاسبية التي تفتح مجالا واسعا لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية نظرا لاعتمادها بدرجة كبيرة
على التقدير الشخصي من خلال خلق احتياطات أو مخصصات أكثر مما يجب، أو تلجأ الإدارة
إلى التخفيض المتعمد للأصول والإيرادات، أو تضخيم للخصوم والمصاريف، وهذا قد يؤثر على
الديون والنتائج مستقبلا.

2.1. الأداء المالي وعلاقته بإدارة الأرباح

تنبع أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أنشطة المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة
أوضاعها وتقييم مستويات أداؤها وفعاليتها بحيث توجه الأداء نحو الاتجاه الصحيح

(الخطيب، 2010، صفحة 46)، بالتالي يتم الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار الأفضل من خلال المؤشرات المالية المتاحة لذلك.

1.2.1. تعريف الأداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء ويعتبر ذو أهمية بالغة في التشخيص السليم للصحة المالية من أجل معرفة قدرة المؤسسة على توليد قيمتها، اعتماداً على عدة مؤشرات مالية من أجل قياس مدة إنجاز الأهداف والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة والحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة. يهتم الأداء المالي كثيراً بالأرباح والمنافع المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية. حيث يعرف الأداء المالي على أنه "مقياس للتغيرات في الوضع المالي" (Hatane, 2015, p. 621). كما عرف على أنه "أداة تعمل على تحفيز المستثمرين اتجاه المؤسسات التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها" (جمعة، 2002، صفحة 37). بالتالي يمكننا القول أن الأداء المالي رؤية تحليلية للوضع المالي بحيث تستطيع المؤسسة معرفة قدرتها على إضافة قيمة والنهوض والارتقاء إلى مستوى تستطيع به الوصول إلى تحقيق نمو جيد من الأرباح، يؤدي ذلك إلى نموها واستمرارها.

2.2.1. أثر ممارسات إدارة الأرباح على الأداء المالي

تؤثر الإدارة على القوائم المالية بالتغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية وعن طريق تكوين المخصصات المختلفة للمصاريف والالتزامات المتوقع حدوثها في المستقبل تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، كما تعمل على تصنيف البنود وتبويبها في القوائم المالية عن طريق قرارات المستخدمين، كذلك تؤثر على القوائم المالية من خلال التوقيت المناسب لتطبيق معيار جديد (القثامي، 2010، الصفحات 241-310). من جهة أخرى يمثل الأداء المالي محورياً مركزياً لمعرفة نجاح وفشل المؤسسات في قراراتها وخططها الاستثمارية، ومن هنا برزت الأهمية الإدارية للأداء المالي من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل الإدارات بالأداء ونتائجه والتحولت التي تجري في هذه المؤسسات اعتماداً على نتائج الأداء (منصور و شحدة، 2003، الصفحات 291-313). ومن المؤشرات التي تحقق أعلى مستوى من أرباح المؤسسة هي مؤشرات الربحية حيث تعتبر من العوامل المؤثرة على السياسات المالية المتبناة من طرف الإدارة على مردودية الأموال

الخاصة، كذلك مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة (دادن، 2006، الصفحات 41-48). أشارت الدراسات إلى تأثير الأداء المالي بمجموعة من العوامل الداخلية تتمثل في تلك العوامل التي تقع ضمن نطاق المؤسسة وتستطيع هذه الأخيرة التحكم بها وتغييرها وترتبط في أغلب الأحيان بالجوانب التنظيمية والإدارية (الفار، 2018) تتمثل في: الهيكل التنظيمي، التكنولوجيا، حجم المؤسسة، عمر المؤسسة، إنتاجية المؤسسة، طبيعة العمل، بيئة العمل وعامل الإدارة.

تتأثر مؤشرات الأداء المالي بممارسة إدارة الأرباح، حيث أنها سواء تم اكتشافها أو لم تكتشف فهي تؤثر سلبا على نتائج الأعمال، ففي ظل اكتشافها يحدث رد فعل سلبي من قبل المستثمرين تجاه هذا السلوك مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم، وفي حالة عدم اكتشافها يظهر سوق رأس المال أسعار غير حقيقية للأسهم تعبر عن الأداء الحقيقي للمؤسسة. وبالتالي يترك ذلك أثرا سلبيا على أسعار الأسهم، حيث أن ممارسة إدارة الأرباح تؤثر سلبا على حركة السوق حاليا ومستقبلا (السيد، 2004، الصفحات 12-18).

2. الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضيات البحث على عينة من مؤسسات جزائرية، وتم ذلك عن طريق تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد بهدف قياس معاملات المتغيرات ومدى معنويتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V 22).

1.2. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع البحث من مؤسسات في بيئة الأعمال الجزائرية مختلفة الحجم، حيث بلغت العينة 17 شركة، تتوفر بياناتها المالية اللازمة لإجراء الدراسة، خلال الفترة (2021-2013) وعليه تم الحصول على 99 مشاهدة حسب الجدول رقم (1).

الجدول (1): توزيع المشاهدات على عدد سنوات الدراسة

عدد المشاهدات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
99	01	04	13	15	17	17	17	12	03	المؤسسات
المؤسسات المعنية بالدراسة: SIDER EL HADJAR, TASSILI, PALAIS DU CAFÉ, TEXTILE BATNA, HADJAR SPA BAYAT, BIOPHARM, COSIDER, EL AOURASSI, HYPROC TRANSPORT Skikda, SOUD, TCHIN SAIDAL, SNGCB, SONATRACH, ASMIDAI. COMPANY, RED MED; SPA INERGA.										

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

2.2. وصف وقياس متغيرات الدراسة

1.2.2. المتغير المستقل: استخدمت الدراسة إدارة الأرباح والذي تم قياسه عن طريق تقدير المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) اعتمادا على نموذج جونز المعدل والذي قدمه (Dechow & al., 1995) والذي يعتبر من أنجع الطرق والمداخل التي اعتمدت عليها أغلب النماذج لقياس ممارسات إدارة الأرباح (Alzoubi, 2014, pp. 429-456). وحسب هذا النموذج تم تقدير المستحقات الاختيارية على الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: خلال هذه المرحلة تم قياس المستحقات الكلية للمؤسسات عينة الدراسة، والتي يمكن قياسها بواسطة منهجين هما: منهج التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الربح والتدفق النقدي التشغيلي. أما المنهج الثاني فيعتمد على المعطيات المتوفرة في قائمة الميزانية وقائمة حساب النتائج، حسب المعادلة التالية:

$$TAC_{it} = \Delta BFR_{it} + PRC_{it} - DOT_{it}$$

حيث: TAC_{it} تمثل المستحقات الكلية للمؤسسة i في السنة t ؛ BFR_{it} : التغير في احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$ ؛ أما PRC_{it} : تمثل النواتج غير النقدية للمؤسسة i في السنة t وتشمل الإنتاج المثبت، الأعباء المحولة، إسترجاعات الاستغلال والإسترجاعات المالية؛ أما بالنسبة لـ DOT_{it} : هي مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة للمؤسسة i في السنة t .

الخطوة الثانية: تقدير معلمات النموذج من خلال معادلة الانحدار المتعدد من أجل تقدير المستحقات غير الاختيارية.
($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$)

$$TAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 [1/A_{it-1}] + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 [PPE_{it} / A_{it-1}] + e_{it}$$

A_{it-1} : يمثل إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ; EV_{it} : التغير في رقم الأعمال للشركة i في السنة t ; بالنسبة لـ REC_{it} : التغير في نسبة العملاء للشركة i في السنة t ; و PPE_{it} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i في السنة t ; e_{it} تمثل بواقي النموذج Residuals في معادلة الانحدار والذي يشير إلى المستحقات الاختيارية من الاستحقاق الكلي؛ بالنسبة لـ ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) يمثل معالم النموذج السنوي المقدر والتي عن طريقها يتم استخراج المستحقات غير الاختيارية للمؤسسات المدروسة أنظر الملحق رقم (1).

نتائج معاملات نموذج جونز المعدل

$$[TAC_{it} / A_{it-1}] = -67180122,547 [1/A_{it-1}] + 0,102 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + 0,126 [PPE_{it} / A_{it-1}] + e_{it}$$

الخطوة الثالثة: تحديد المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من العينات المدروسة وخلال كل سنة حسب المعادلة التالية:

$$NDAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 [1/A_{it-1}] + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 [PPE_{it} / A_{it-1}]$$

حيث: $NDAC_{it}$ يمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t .

الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات الاختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DAC_{it} / A_{it-1} = TAC_{it} / A_{it-1} - NDAC_{it} / A_{it-1}$$

حيث: DAC_{it} تمثل المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة i في السنة t .

الخطوة الخامسة: مؤشر إدارة الأرباح يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، هذا حسب (Herlin) إن البيانات المالية تتميز بالتشتت لذا من الخطأ اعتماد النماذج المالية على افتراض الطبيعية، وبالتالي ضرورة ربط البيانات المالية بمنحنى لوغاريتمي (كيموش و شرون، 2018، صفحة 521). لذا تم قياسه بالمعادلة التالية: $EM_{it} = \ln(DAC)$

حيث: $\ln(DAC)$ يمثل اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، و EM_{it} : يمثل مؤشر إدارة الأرباح للشركة i في السنة t .

2.2.2. المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي وتم قياسه باستخدام المقاييس التقليدية والتي تعتمد على العلاقة بين عناصر القوائم المالية، وهما مؤشرين:

المؤشر الأول يتمثل في معدل العائد على الأصول (ROA) وهو يعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الأرباح، ومدى كفاءتها في استغلال أصولها بحساب النتيجة الصافية /إجمالي الأصول.

$$ROA_{it} = NI_{it} / A_{it}$$

المؤشر الثاني يمثل معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) هذا المؤشر يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك (المساهمين) لتحقيق الأرباح، وبالتالي هو مؤشر لقياس الربح المحقق لكل دينار من رؤوس الأموال الصادرة للشركة، تم حسابه بالعلاقة: النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

$$ROE_{it} = NI_{it} / E_{it}$$

حيث: ROA_{it} تمثل معدل العائد على الأصول، و ROE_{it} يمثل معدل العائد على حقوق المساهمين، أما NI_{it} هي النتيجة الصافية في الشركة i للسنة t ، E_{it} : الأموال الخاصة في الشركة i للسنة t .

3.2.2. المتغيرات الضابطة

من المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي للشركات، تمثلت هذه المتغيرات في: حجم الشركة (SIZE)، مستوى النشاط (النمو) (Growth)، والرفع المالي (LEV).

- حجم الشركة: يقصد به تصنيف المؤسسات إلى صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم. يعتبر حجم المؤسسة من أهم المؤشرات المؤثرة على الأداء وذلك لاعتباره محدد أساسي لكفاءة المؤسسة وحجم الأموال المستثمرة وبالتالي قدرتها على استغلال حجمها لتحقيق وفورات اقتصادية الحجم، كذلك تكون القدرة التنويعية لديها أكبر وأقل عرضة لمخاطر الإفلاس. بناءً على ذلك يمكن توقع وجود علاقة موجبة بين حجم المؤسسة وبين مقاييس الأداء المستخدمة. من ناحية أخرى فقد أشار بعض الباحثين إلى أن المؤسسات كبيرة الحجم من الممكن أن يؤثر سلباً على الأداء بسبب ارتفاع تكاليف الرقابة في تلك المؤسسات والتي تصعب من مهام الإدارة (Ramasaamy & all, 2005, pp. 81-104). ويتم قياس حجم الشركات بعدة طرق: مثل إجمالي الأصول، إجمالي المبيعات، إجمالي الأرباح وعدد العمال. في هذه الدراسة اعتمد البحث في قياس حجم المؤسسة (SIZE) على استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة في نهاية السنة المالية.

- مستوى النشاط (النمو): يمكن تعريف مستوى النشاط بأنه الزيادة في المبيعات، والتوسع في أعمال المؤسسات من خلال نمو الأرباح. حيث يمكن أن تتعرض المؤسسة للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المتوقعة أو المستهدفة، وهو ما يحفز الإدارة على الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق النمو المستهدفة، ولتوضيح تأثير نمو المؤسسة على الأداء قامت الدراسات السابقة بإدخال متغير نمو المؤسسة كمتغير ضابط (Kouser & All, 2012, pp. 405-419). تم قياس مستوى نشاط المؤسسات بطرح مبيعات السنة الحالية مع السنة السابقة مقسومة على مبيعات السنة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$Growth_{it} = CA_{it} - CA_{it-1} / CA_{it}$$

- درجة الرفع المالي: يعرف بأنه درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروضا أو أسهم ممتازة) مما يؤثر على درجة المخاطرة التي

يتعرضون لها (هندي، 2008، صفحة 614). تم قياس هذا المتغير بقسمة إجمالي الديون إلى إجمالي أصولها في نهاية الدورة المالية، حيث تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين والدائنين في عملية تمويل الأصول.

3.2. نموذج الدراسة

حتى يتمكن البحث من اختبار الفروض السابق عرضها ودراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي تم استخدام نموذجين للانحدار على النحو التالي:

النموذج الأول: يقيس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على الأصول، حسب المعادلة التالية:

$$ROA_{it} = \beta + \beta_1 (EM_{it}) + \beta_2 (SIZE_{it}) + \beta_3 (LEV_{it}) + \beta_4 (Growth_{it}) + e_{it} \dots\dots\dots (1)$$

النموذج الثاني: يقيس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق المساهمين وهذا حسب المعادلة التالية:

$$ROE_{it} = \beta + \beta_1 (EM_{it}) + \beta_2 (SIZE_{it}) + \beta_3 (LEV_{it}) + \beta_4 (Growth_{it}) + e_{it} \dots\dots\dots (2)$$

4.2. نتائج الدراسة

1.4.2. التحليلي الإحصائي لمتغيرات الدراسة

تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف ملامح الأساسية لبيانات الدراسة، كما تفيد في استكشاف طبيعة العينة واتجاهات المتغيرات المستخدمة في اختبار الفروض.

يتضح من الجدول رقم (2) أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الانحدار المأخوذ من واقع بيانات الدراسة، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى وأدنى قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والحاكمة. وبالتالي يمكن ملاحظة أن

متوسط المتغير التابع كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين هو 4,29 % و 9,50 % بينما الانحراف المعياري هو 3,49 % و 8,11% على التوالي، هذا يشير إلى أن هناك اختلافات ذات معنى في الأداء المالي للمؤسسات المدروسة.

بالنسبة للمتغير المستقل متوسط إدارة الأرباح المتمثل في المستحقات الاختيارية هو 3.97 من إجمالي الأصول بقيمة سالبة وانحراف معياري 0.002، حيث كانت محصورة بين القيمتين 3,99 و 3,97 بقيمة سالبة وهي قيمة أقل تشتتا مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	EM	SIZE	LEV	Growth
N	99	99	99	99	99	99
Mean	0,0429	0,0950	-3,9745	24,4135	0,5522	-0,1742
Median	0,0354	0,0878	-3,9743	24,2081	0,5444	0,0374
Std Deviation	0,03498	0,08113	0,00221	1,80139	0,24122	1,44938
Minimum	-0,06	-0,18	-3,99	22,59	0,01	-9,82
Maximum	0,14	0,30	-3,97	30,06	1,11	0,95

المصدر: مخرجات برنامج SPSSV22.

2.4.2. نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يتضح من قيمة معاملات الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة، حسب الجدول رقم (3) وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير المستقل إدارة الأرباح والمتغير التابع الأداء المالي المتمثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين، بقيمة سالبة 21,5% و 22,5% وبمستوى ذات دلالة معنوية 0.03 و 0,02 على التوالي وهي أصغر من مستوى 0.05. كما قدر معامل الارتباط المتغير المفسر للعلاقة بين مستوى النشاط ومعدل العائد على حقوق الملكية 31%، يشير إلى وجود ارتباط طردي دال معنويا بين المتغيرين، عند مستوى 0,002 أقل من 0,05. بينما هناك عدم وجود أي علاقة ارتباط بين المتغيرين المفسرين حجم المؤسسة والرفع المالي وبين المتغير التابع الأداء المالي، لأن مستوى المعنوية كان أكبر من 0.05.

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROA	ROE	EM	SIZE	LEV	Growth
ROA Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	1	0,854** 0,000	-0,215* 0,033	0,097 0,341	-0,172 0,088	0,184 0,069
ROE Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	0,854** 0,000	1	-0,225* 0,025	-0,019 0,850	0,126 0,214	0,310** 0,002
EM Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	-0,215* 0,033	-0,225* 0,025	1	-0,034 0,736	-0,034 0,739	-0,200* 0,047
SIZE Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	0,097 0,341	-0,019 0,850	-0,034 0,736	1	0,372** 0,000	0,067 0,513
LEV Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	-0,172 0,088	0,126 0,214	-0,034 0,739	0,372** 0,000	1	0,118 0,245
Growth Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	0,184 0,069	0,310** 0,002	-0,200* 0,047	0,067 0,513	0,118 0,245	1
N	99	99	99	99	99	99

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSSV22.

يتضح من تحليل نتيجة اختبار الفرضية الأولى، أن إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لها علاقة ارتباط عكسية، وبالتالي يتم قبول الفرضية بوجود علاقة ارتباط سلبية بين إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي.

3.4.2. نتائج تحليل اختبار معنوية العلاقة

المرحلة التالية حاولت الدراسة من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات Multivariate Statistics المناسبة للإجابة على التساؤلات البحثية التي عكست فروض السابق عرضها، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من صلاحية النماذج عن طريق اختبار مشكلة الازدواج

الخطي بين المتغيرات المستقلة والحاكمة، والجدول رقم (4) يبين أن المتغيرات لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي Collinearity، حيث بلغت قيمة اختبار (Tolérances) أقل من 1 الصحيح على مستوى كل متغيرات النموذج، كما أن قيمة اختبار معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (5) على مستوى كل المتغيرات المفسرة للأداء المالي. مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	Collinearity Statistics	
	Tolérance	VIF
LN_EM	0,960	1,042
SIZE	0,861	1,162
LEV	0,853	1,172
Growth	0,947	1,056

المصدر: الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSSV22.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية، يتضح حسب الجدول رقم (5) أن نتائج نموذج الانحدار المتعدد، والمتمثل في المتغير التابع معدل العائد على الأصول والمتغير المستقل إدارة الأرباح والمتغيرات الضابطة والتي تفسر 13,3 % من التغير الكلي في معدل العائد على الأصول (معامل التحديد $R^2 = 0,133$)، أما النسبة الباقية تعود لعوامل أخرى خارج النموذج. تبين قيمة F أن النموذج ككل كان معنوياً عند مستوى 0,009 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05. وبلغت قيمة معامل انحدار إدارة الأرباح -2,928 مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح ومعدل العائد على الأصول.

بالنسبة للمتغيرات الضابطة كانت قيمة معامل الانحدار لدرجة الرفع المالي (-0,038) وبلغت قيمة $p \text{ value}$ 0,01 مما يشير إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين درجة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول، أما بالنسبة للمتغيرين حجم الشركة ومستوى النشاط كانا غير معنويين، حيث بلغت مستوى المعنوية 0,06 و 0,09 على التوالي أكبر من 0,05.

جدول رقم (5): نتائج نموذج انحدار معدل العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة له.

المتغيرات	معاملات الانحدار المقدرة (B)	اختبار T		R^2	اختبار F	
		القيمة	مستوى Sig		القيمة	مستوى المعنوية للمنموذج
(Constant)	-11,656	-1,886	0,062	0,133	3,602	0,009 ^b
LN (EM)	-2,928	-1,883	0,063			
SIZE	0,003	0,003	0,090			
LEV	-0,038	-2,542	0,013			
Growth	0,004	1,682	0,096			

المصدر: الاعتماد على برنامج SPSSV22.

الجدول رقم (6) يبين أن نتائج نموذج الانحدار للمتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين والمتغير إدارة الأرباح والمتغيرات الضابطة والتي تفسر 13,8 % من التغير الكلي في معدل العائد على حقوق المساهمين (معامل التحديد $R^2 = 0,138$)، أما النسبة الباقية تعود لعوامل أخرى خارج النموذج. تبين قيمة F أن النموذج ككل كان معنوياً عند مستوى 0,007 وهي أقل من مستوى 0,05. وبلغت قيمة معامل انحدار إدارة الأرباح 6,265 بالقيمة السالبة مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

بالنسبة للمتغيرات الضابطة كانت قيمة معامل الانحدار لمستوى النشاط (0,015) وبلغت قيمة 0,008 p. Value مما يشير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى النشاط ومعدل العائد على حقوق المساهمين، أما بالنسبة للمتغيرين حجم المؤسسة ودرجة الرفع المالي كانا غير معنويين، حيث كان مستوى المعنوية 0,39 و 0,24 على التوالي أكبر من 0,05.

جدول رقم (6): نتائج نموذج انحدار معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المفسرة.

المتغيرات	معاملات الانحدار المقدرة (B)	اختبار T		R^2	اختبار F	
		القيمة	مستوى Sig		القيمة	مستوى المعنوية للمنموذج
(Constant)	-24,728	-1,730	0,087	0,138	3,760	0,007 ^b
LN (EM)	-6,265	-1,742	0,085			
SIZE	-0,004	-,852	0,396			
LEV	0,041	1,171	0,245			
Growth	0,015	2,714	0,008			

المصدر: الاعتماد على برنامج SPSSV22.

يتضح من تحليل نتيجة اختبار الفرضيات، أن إدارة الأرباح كان لها تأثير معنوي على مؤشرات الأداء المالي، وبالتالي يتم قبول الفرضية بوجود علاقة دالة معنوية بين إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

5.2. مناقشة النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء المالي، فكلما ارتفعت ممارسات إدارة الأرباح كلما انخفض مستوى الأداء المالي للمؤسسات خلال فترة الدراسة، والعكس صحيح. كما أن زيادة مستوى الأداء يعطي فرصة أكبر للمديرين لإدارة الأرباح. وبالنسبة للمتغيرات الضابطة تظهر النتائج وجود علاقة طردية بين المتغير المفسر والمتمثل في مستوى النشاط وبين المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، أي أن مستوى المبيعات مرتفع، وهو مؤشر جيد لرفع معدل العائد على حقوق المساهمين.

تشير النتائج أيضا إلى وجود أثر معنوي لإدارة الأرباح على مؤشرات الأداء المالي والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين في المؤسسات عينة الدراسة.

اهتمت الدراسات والبحوث العلمية بدراسة وتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نظرا للتأثير المباشر لرقم الربح على قياس مستوى الأداء المالي، والذي يؤثر بدوره على اتخاذ القرارات اللازمة لأصحاب المصالح والمستثمرين.

إدارة الأرباح تعتبر محاولات من قبل الإدارة للتأثير على صافي الربح من خلال التلاعب بالبيانات المحاسبية والمسموح به في إطار المبادئ المحاسبية، هذا يؤدي إلى التأثير على القوائم المالية وبالتالي يؤدي إلى التأثير على مستوى الأداء المالي للمؤسسات. بناءً على ما سبق هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي وتأثير العوامل المفسرة للأداء المالي والمتمثلة في حجم المؤسسة، مستوى النشاط، درجة الرفع المالي. تم ذلك باستخدام نموذج للانحدار الخطي من أجل اختبار فرضيات الدراسة استنادا لنموذج جونز المعدل الذي يقيس ممارسات إدارة الأرباح من خلال تقدير المستحقات الاختيارية، حيث شملت الدراسة على 17 مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2013 – 2021 وعليه تم الحصول على 99 مشاهدة.

تظهر نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين، بمعنى أنه كلما ارتفعت ممارسات إدارة الأرباح كلما انخفض مستوى الأداء المالي للمؤسسات محل البحث. بالإضافة إلى تأثير العوامل المفسرة للأداء المالي، حيث أن هناك وجود علاقة طردية بين مستوى النشاط ومعدل العائد على حقوق المساهمين، هذا يفسر أنه كلما ارتفع مستوى المبيعات يرتفع العائد من حقوق الملكية. أيضا وجود علاقة عكسية بين درجة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول، هذا يفسر أنه كلما ارتفع إجمالي الديون كلما انخفض العائد على الأصول. بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي لممارسات إدارة الأرباح على مستوى الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة. ومن أجل الحد من ممارسات إدارة الأرباح، تتطلب النتائج أن تقوم الجهات المسؤولة عن عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر، بقيادة المجلس الوطني للمحاسبة، بمراجعة توجهات النظام المحاسبي المالي وبشكل مستمر ودوري استجابة للتغيرات التي تعرفها البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الجزائرية، والاستفادة في ذلك من التجارب الرائدة للتوحيد المحاسبي، إضافة إلى تشجيع التوسع في الإفصاح في القوائم المالية. كما تتطلب ضرورة تدريب مستمر مراجعي الحسابات بما يساعد

التطبيق الفعال لمبادئ النظام المحاسبي المالي، وأخذ ممارسة إدارة الأرباح في الاعتبار عند إصدار معايير المحاسبة في الجزائر.

المراجع

- السعيد فرحات جمعة. (2002). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى.
- بلال كيموش، و عز الدين شرون. (سبتمبر، 2018). أثر بعض خصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى ادارة الأرباح -دراسة استكشافية. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع، 521*.
- جبر ابراهيم الداعور، و محمد نواف عابد. (2009). أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية -دراسة تطبيقية. *مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد 17 (العدد الأول)، 823*.
- سماح عفيف عاشور الفار. (2018). *العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin's q*. جامعة الأزهر فلسطين، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم ادارة الأعمال، فلسطين: رسالة ماجستير.
- صفاء محمود السيد. (2004). ادارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية. *مجلة البحوث التجارية/المعاصرة، 18 (1)، 12-18*.
- طارق حماد المبيضين، و أسامة عبد المنعم. (ديسمبر، 2010). دور المحاسبة الابداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والاساتذة الجامعيين). *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية (العدد الثامن)، 88*.
- طارق عبد العال حماد. (2005). التقارير المالية. الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية.
- طاهر منصور، و حسين شحدة. (2003). استراتيجيات التنوع والأداء المالي -دراسة ميدانية في منشأة عراقية. *دراسات العلوم الادارية، مجلد 30 (العدد 2)، 291-313*.
- عباس حميد يحي التميمي، و حكيم حمود فليح الساعدي. (2015). ادارة الأرباح: عوامل نشوءها وأساليبها وسبل الحد منها. الاسكندرية،، كلية الادارة والاقتصاد، جمهورية مصر العربية: جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة الأولى.
- عبد الغني دادن. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية . *مجلة الباحث العدد 04، 41-48*.
- عبد الله عبد الرحمن عبد الرحمان، و الحسن أحمد الهاشم عمر محمد. (2016). أثر ممارسة ادارة الأرباح على تقويم الأداء المالي -دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (2) (17)، 87-112*.

عمر الفاروق زرقون، و عبد النور شنين. (2020). أثر التسعير البورصي على ممارسات ادارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة (2006-2014). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 07 (01)، 36.

فواز الخيال توفيق القثامي. (2010). ادارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، 47 (1)، 241-310.

محمد السيد منصور. (2017). أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين ادارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المفيدة بالبورصة المصرية-دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*، لمجلد 21 (العدد 2)، 736-787.

محمد حسين محمد ابراهيم. (2019). تأثير القدرة الادارية للمديرين على العلاقة ما بين ادارة الأرباح الحقيقية والأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال: دراسة تطبيقية. *The International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG)*، 2 (vol 01)، 57-85.

محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان، الأردن، الطبعة الأولى: دار الحامد للنشر.

منير ابراهيم هندي. (2008). الادارة المالية (مدخل التحليل المعاصر). مصر: المكتب العربي الحديث، ط5. مهدي الجبوري عطية، و حسين هادي اقداس الناصر. (2018). أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 70-88.

Alzoubi, E. S. (2014). Disclosure quality and Earning Management: evidence from Jordan. *Accounting Research journal*, 29(4), 429-456.

Amarjit & All, G. (2013). Earnings Management, Firm Performance, and the Value of Indian Manufacturing Firms. *International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 116*, 121-132.

Beneish, M. (2001). *Earning Management; A Perspective*. Working paper.

Hatane, S. E. (2015, Sebtembre 17-18). Employee Satisfaction and Performance as intervening Variables of learning Organization On Financial Performance. *procedia- Social and behavioral Science*, 2 *Global Conference on business and Social Science*, 621.

Kouser & All, ... (2012). Interrelationship between profitability, growth and size: A case of non financial companies from pakistan. *pakistan journal of commerce & Social Sciences*, 6(2), 405-419.

phung & all, A. N. (2019). The Relationship between Real Earnings Management and Firm Performance: The Case of Energy Firms in Vitnam. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 9(2), 307-314.

قياس العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية
للفترة (2013-2021)

Ramasamy & all, B. (2005). Firm Size, Ownership and performance in the Malaysian palm oil industry. *Asian Academy of management jornal of Accounting and Finance*, 1, 81-104.

Rashid, D. N. (2019). Accrual-based Earnings Management, Real Earnings Management and Firm Performance. *Jour of Adv Research in Dynamical & Control Systems*, 12/2020(1), 16-27.

Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. *Accounting Horizons*, 3(4), 91-102.

ملاحق

ملحق رقم (1): مخرجات البرنامج الإحصائي SPSSV22 لمعاملات نموذج جونز المعدل

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-,015	,033		-,439	,662
1/Ait-1	-67180122,547	325169540,240	-,021	-,207	,837
REV_REC	,102	,049	,207	2,086	,040
PPE_Ait	,126	,079	,161	1,588	,116

a. Dependent Variable: TAC_Ait